

Distr.: General  
18 February 2022  
Arabic  
Original: English



الدورة السادسة والسبعون  
البندين 44 و 112 من جدول الأعمال  
مسألة قبرص  
تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

رسالة مؤرخة 17 شباط/فبراير 2022 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا  
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة 17 شباط/فبراير 2022 موجهة إليكم من ممثل الجمهورية  
التركية لشمال قبرص، محمد دانا (انظر المرفق).  
وأرجو ممتنًا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار  
البندين 44 و 112 من جدول الأعمال.

(توقيع) فريدون ه. سينيرلي أوغلو  
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



## مرفق الرسالة المؤرخة 17 شباط/فبراير 2022 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم رداً على البيان الذي أدلى به ممثل القبارصة اليونانيين في جلسة الجمعية العامة المعقودة في 21 كانون الثاني/يناير 2022، ضمن إطار البند 112 من جدول الأعمال، وذلك عقب ملاحظاتكم بشأن أولوياتكم لعام 2022. وبما أنّ الجانب القبرصي اليوناني قد اختار مرة أخرى استغلال غياب الجانب القبرصي التركي في أجهزة الأمم المتحدة لخدمة مآربه السياسية، فإنني مضطر للرد من أجل وضع الأمور في نصابها.

ممثلو الجانب القبرصي اليوناني ما فتئوا، منذ أمد بعيد، يضلّلون المجتمع الدولي بتصوير مشكلة قبرص على أنها مشكلة "احتلال". بيد أنه ليس هناك أي قرار من قرارات مجلس الأمن بشأن قبرص يصف الوجود التركي المشروع والمبرّر في الجزيرة، وفقاً لمعاهدات قبرص الدولية لعام 1959، بأنه "احتلال". ففي واقع الأمر، تعين على تركيا، الجهة الضامنة، أن تتدخل بعد 11 سنة من المحنة القبرصية التركية على يد القبارصة اليونانيين التي بلغت أوجها بمحاولة الانقلاب التي نظمها المجلس العسكري الحاكم في أثينا ونفذها معاونوه القبارصة اليونانيون، بهدف ضم الجزيرة بأكملها إلى اليونان (الوحدة مع اليونان "إينوسيس") وإبادة الشعب القبرصي التركي بالكامل. وينبغي التأكيد على أن مشكلة قبرص قد بدأت عام 1963 عندما اغتصب الجانب القبرصي اليوناني قسراً لقب جمهورية قبرص القائمة على الشراكة وطرد الشريك القبرصي التركي من جميع أجهزة الدولة، وليس في عام 1974. وخلال السنوات الممتدة من عام 1963 إلى عام 1974، شارك القبارصة اليونانيون، بمساعدة وتشجيع من اليونان، في حملة التطهير العرقي ضد القبارصة الأتراك، المعروفة باسم خطة أكريتاسوالتي والتي كانت تهدف في نهاية المطاف في تحقيق الوحدة مع اليونان "إينوسيس". وقد استلزم هذا العنف الواسع النطاق وما أعقبه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أن يقوم مجلس الأمن بنشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في عام 1964 من أجل وقف إراقة الدماء والفظائع المرتكبة ضد الشعب القبرصي التركي. ونظراً لوجود عدد كبير من وثائق الأمم المتحدة التي تشهد على هذه الجرائم ضد الإنسانية، فإن الملاحظات التي أبداها ممثل القبارصة اليونانيين ليست قائمة على الحقائق، بل هي حلقة أخرى من حلقات آلية الدعاية القبرصية اليونانية المعروفة جيداً.

وفيما يتعلق بإشارة ممثل القبارصة اليونانيين إلى إطار التسوية في قبرص، ينبغي التذكير بأنه لا يوجد توافق في الآراء بين الجانبين بشأن نموذج لإقامة "اتحاد ذو منطقتين وطائفتين" بعد 50 عاماً من فشل عمليات التفاوض، التي لم تخدم للأسف أي غرض سوى إدامة الوضع الراهن في الجزيرة. ووحدها العلاقة التعاونية بين دولتين على أساس المساواة المتأصلة في السيادة والمركز الدولي المتساوي يمكن، بدلاً من هذا النموذج المستنفذ، أن تعود بالمنفعة المتبادلة على شعبي الجزيرة، مع العمل على الإسهام فيما تمس الحاجة إليه من ضرورة تحقيق الأمن والاستقرار والتعاون في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.

ومن المفارقات أن ممثل القبارصة اليونانيين، الذي يبدو أنه قلق إزاء انعدام المساواة المتزايد في العالم، يتجاهل أخطر انتهاك لحقوق الإنسان في الجزيرة، ألا وهو العزلة الجائرة واللاإنسانية المفروضة على الشعب القبرصي التركي بتحريض من الإدارة القبرصية اليونانية، والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي الذي أوجدته. فمظاهر هذه العزلة الشاملة تتراوح بين حرمان القبارصة الأتراك من حقهم في التمثيل على الساحة الدولية، بما في ذلك في المناسبات الثقافية والأكاديمية والرياضية، ومنع وتقييد أسفارهم إلى الخارج

واتصالاتهم بالعالم الخارجي، وتقليص علاقاتهم التجارية مع البلدان الأخرى. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد بأن هذه العزلة الجائرة المفروضة على القبارصة الأتراك هي أيضا أهم عنصر يُسمِّم العلاقات بين الجانبين وشعبيهما، مما يقوض إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن الجزيرة يتم التفاوض عليه وقبوله بحرية من كلا الطرفين. لذا لا بد، في ضوء الدروس المستفادة من المفاوضات الفاشلة والمستنفدة التي قادتها الأمم المتحدة لمدة نصف بشأن إطار محدد، من تحقيق توازن بين الجانبين في قبرص دون مزيد من التأخير وذلك بغية تمهيد الطريق أمام التوصل إلى اتفاق عادل ودائم يستند إلى الحقائق على أرض الواقع.

وعلى هذا الأساس، من الواضح أن الملاحظات المضللة التي أبداه ممثل القبارصة اليونانيين لا تؤيدها الحقائق القانونية والتاريخية المتعلقة بالجزيرة. وبالتالي، وبدلاً من توجيه اتهامات باطلة لا تقضي إلا إلى خلق بيئة من عدم الثقة والعداء بين شعبي الجزيرة، لا بد للجانب القبرصي اليوناني من بذل جهد صادق يساعد في تهيئة مناخ ملائم للتعاون بين الجانبين في قبرص، وذلك على نحو ما دعوتهم إليه أيضاً في أحدث التقارير التي أعدتها عن بعثة المساعي الحميدة التي تبذلونها في قبرص (S/2021/1109) وعن عمليات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (S/2021/1110).

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأذكر أيضاً الإدارة القبرصية اليونانية بأن نظيرها كان دوماً ولا يزال هو الجانب القبرصي التركي، لا تركيا.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين 44 و 112 من جدول الأعمال.

(توقيع) محمد دانا

ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص